مرزوق الغانم يتلقى ترحيب الحضور

الوزير آبل يرحب بقرار إعفاء الرقابة المسبقة على المشاريع

### تمكيناً لها من تسريع إنجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج عملها

# إعفاء «السكنية» من الخضوع للرقابة المسبقة

## أبل: إعفاء الرقابة وتقليص مدة إنجاز المشاريع إلى ثلث المدة سيجعلني أمام مسؤولية مضاعفة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية امس على اقتراحات بقوانين بشان تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية بالمداولة الأولى.

وقالت المذكرة الإيضاحية للقانون إن ذلك يأتي «سعيا إلى إيجاد معالجة جذرية لمسببات تاخير إنجاز المشاريع الإسكانية مما يساهم إيجابا في حلها واتفاقا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على إيلاء مشكلة الرعاية السكنية أولوية عبر معالجة اسبابها والعمل على تقليص فترات انتظار المستحقين المدرجين على قوائم الانتظار بمؤسسة العامة للرعاية السكنية».

وأضافت المذكرة «ان هذا الاقتراح بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الخامسة من القانون بمنح المؤسسة إعفاء من الخضوع للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وقانون المناقصات العامة لمدة خمس سنوات تنتهي في 31 مارس 2021 تمكينا للمؤسسة من تسريع إنجاز وتنفيذ المشاريع الإسكانية المدرجة ضمن برنامج عملها وخططها في التنفيذ مع إبقاء خضوع أعمالها للرقابة اللاحقة للديوان».

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل إن موضوع إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة «أمر ليس بجديد فهو حديث قديم متجدد».

وأضاف الوزير أبل خلال الجلسة انه «سبق أن نوقش هذا الامر في عام 2000 وتوج هذا النقاش في قانون رقم 7 لسنة 2005 حيث تنص المادة الخامسة منه على إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة» مبينا أن القانون أقر بالإجماع في مجلس الامة في ذلك الوقت.

وذكر أن المؤسسة الرعاية السكنية كانت تامل إيجاد طرق لتقليص الدورة المستندية من دون اللجوء إلى رفع الرقابة المسبقة عن المؤسسة مشيرا إلى أن كل المحاولات في هذا الشان لم تؤد الغرض المطلوب.

وأشار إلى أنه عند رجوع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لموضوع إعفاء الرقابة المسبقة وإمكانية تقليص مدة إنجاز المشاريع الإسكانية إلى ثلث المدة فإن هذا الأمر «سيجعلني أمام مسؤولية مضاعفة وهي مسؤولية سياسية وقانونية وتاريخية».

وعن «عرقلة» ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة لمشاريع الرعاية السكنية نفى الوزير أبل صحة هذا الأمر موضحا أن إعفاء الرقابة المسبقة سيساهم في تسريع عجلة المشاريع الإسكانية.

وقال إنه سبق أن ذكر في مجلس الأمة الحالي أن من اصعب التحديات التي تواجه الرعاية السكنية هو تحدي الوقت وأن القضية الإسكانية قضية استثنائية وهي بحاجة إلى حلول استثنائية مؤكدا أن توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء تصب في التعجيل بالمشاريع وتسهيل إجراءاتها.

وأوضح أن تقليص فترة إنجاز المشاريع الإسكانية إلى ثلث المدة سوف يسهم في حل القضية الإسكانية وسيشعر المواطن بالاستقرار في بيته وبلده.

كما وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على ثلاثة تقارير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشان مشاريع قوانين بالموافقة على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.

ووافق المجلس في هذا الشان على انضمام دولة الكويت إلى معاهدة التعاون بشان البراءات (بي.سي.تي) وعلى الاتفاقية بين حكومتي دولة الكويت والولايات المكسيكية المتحدة للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وإحالة ذلك إلى الحكومة.

ومن جانبة كشف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح عن توجه الحكومة إلى «إعادة تقييم رسوم أملاك الدولة حتى تتناسب مع الوضع القائم حاليا».

مشيرا إلى أن كل الأراضي الصناعية في الدولة تمت زيادة أسعارها قبل نحو شهرين بشكل يتماشى مع أسعار السوق.

وقال الوزير الصالح في مداخلة خلال مناقشة المجلس في جلسته التكميلية امس الأوضاع الاقتصادية إن الحكومة كلفت شركة عالمية متخصصة دراسة الوضع الاقتصادي بشكل متكامل من جوانب التضخم وارتفاع الأسعار وتحليل كل الخدمات والسلع وغيرها من أمور موضحا أن انعكاس ترشيد الدعوم سيكون في مصلحة رب الأسرة.

وأكد أن تعاون مجلس الأمة الحالي من خلال إقراره عددا من التعديلات المقدمة على قانون ال(بي.أو.تي) السابق مكن الحكومة من إدراج خمسة مشاريع وفق هذا القانون مشيرا إلى أن هذه المشاريع ستنشئ شركات سيملكها الشعب الكويتي وستحقق عوائد له مابين 10 إلى 14 في المئة.

وردا على استفسار حول عدم تسجيل الميزانية عجزا عام 1999 رغم انخفاض سعر برميل النفط وبلوغه حوالي ثمانية دولارات أوضح الوزير الصالح أن إجمالي الميزانية في تلك الفترة كان بين 3 و 4 مليارات دينار كويتي فيما تصل الميزانية اليوم إلى نحو 19 مليار دينار «وهو فرق شاسع في الميزانية».

وجدد الوزير الصالح التشديد على أنه «لا يمكن الاستمرار في اللجوء الى الاحتياطات ولابد من اتخاذ إجراء اقتصادي متكامل للديمومة والاستمرارية» مؤكدا حرص الحكومة على حماية مصالح المواطنين وتامين مستقبل الأجيال القادمة.

اجل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة لمدة نصف ساعة نتيجة لعدم اكتمال النصاب

استانف الرئيس الغانم انعقاد الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور

واعتذر عن عدم الحضور الى جلسة أمس كل من :رئيس الوزراء ،وزير الخارجية ،وزير الدفاع ،وزير الداخلية .

،الوزير الشيخ محمد العبد الله ،وزير التجارة .

،فارس العتيبي ،عودة الرويعي ،مبارك الخرينج ،فيصل الدويسان ،سلطان اللغيصم.

وانتقل المجلس الى استكمال مناقشة الاوضاع الاقتصادية

احمد مطيع :الحكومة فاشلة والنوس الذي تكلم عنه وزير المالية يجب اولا ان يمرر على رؤوس الحكومة والغاء الدعوم مرفوض تماما ،ونقول للحكومة طبخ طبختية يا الرفلة اكليه ..ومستشارو الحكومة سيئون وهم من اوصلوها الى ما هي عليه ولابد من الاستفادة من الدول الشقيقة وخاصة الامارات العربية ،ونحذر نحذر من الاقتراب من المواطن البسيط .

..هذا التخطيط فاشل وجميع المستشارين غير مؤتمنين في الاستشارة واطلب جميع الزملاء عدم الموافقة للحكومة على رفع الدعوم .

اعتراض نيابي كبير على عدم وجود اي فريق حكومي اثناء المناقشة .

جمال العمر :اكبر عجز تمر فيه الكويت ونحن نناقش الاوضاع الاقتصادية للبلد ولا يوجد في القاعة وزير مالية او فريقه

وزير المالية :الحكومة حاضرة وانا موجود والاخ جمال يعرف ان الوزير هو من يحدد ويقرر يحضر من الفريق ومن لا يحضر هو النائب العمر.

جمال العمر :وزير المالية لدية مشكلة .

عبد الرحمن الجيران :ما تتحدث عنه الحكومة بشان الترشيد هو ترشيد سلبي وليس منهجا او قناعة عند الحكومة والدليل اذا ارتفعت اسعار النفط يلغى كل حديث عن الترشيد ...للاسف في الكويت مشكلتنا عدم التوازن بل والجميع اصبحوا معارضة حتى الطلاب في المدارس ..القطاع الخاص زحف على القطاع العام واصبحت حياتنا كلها بيزنس اذا ما تدفع ما تمر معاملتك ..وأمس استمعت الى كلمة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم واقول ان الكويت ليست لكرستينا لاغارد انما الكويت باميرها وشعبها.. الاقتصاد لدينا يعاني خللا كبيرا ..للاسف المظاهر طغت على سلوك الشعب والقطاع الخاص اصبح هو من يسير الامور في الكويت ..اين نسبه استيفاء ديون الدولة من مشاريع القطاع الخاص ؟لابد للحكومة ان يكون لها دور وتمسك زمام الامور

مرزوق الغانم :اقول للدكتور عبد الرحمن الجيران من يقول ان الكويت كرستينا لاغارد ..انا استشهدت بحلول مطروحه من صندوق النقد وتحدثت محذرا من الازمة الاقتصادية وحثيت المجلس والحكومة على العمل لايجاد حلول اقتصادية،ووضع خطة للحماية من الافلاس

فيصل الكندري :للاسف لا توجد اي خطط اقتصادية ولكن هناك توجه ان يكون من خلال اللجنة المالية ان تقدم الحكومة خطة اصلاح اقتصادي واضحة ونتمنى الا تكون هذه الخطة حبرا على ورق ،ولابد ان تكون محددة زمنية واحذر ان كل الذي سواء هذا المجلس سيذهب اذا تم الغاء الدعوم ،واحذر وزير التجارة من زيادة الاسعار في

- هذا أمر ليس بجديد وسبق أن نوقش في عام 2000 وأقر بالإجماع في ذلك الوقت
- القضية الإسكانية بحاجة إلى حلول استثنائية وتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء تصب في التعجيل بالمشاريع
- الكندري: الحكومة تصرف سنوياً علي بدل الإيجار 220 مليون دينار ولابد من إنجاز المدن الإسكانية

الوزير العيبدي في مداخلته

- سعود الحريجي : أهل الكويت يستحقون أن نعجل في إنجاز المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمشاريعها
- احمد لاري : الهدف الأساسي من إلغاء الرقابة المسبقة هو تقصير الدورة المستندية ومشاريع الإسكان
- خليل الصالح: إلغاء الرقابة المسبقة ميزه حسنة وهي ليست بدعة وإنما كانت في مجالس سابقة

جانب من الجلسة

مانا يطالع العمير وأبل